

قواعد الاحكام

[205] الفصل الثالث: في أحكامه يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث إجماعاً، ومس كتابة القرآن إذ يحرم عليه مسحها على الأقوى. وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة، أو تكرر (1) الماء حتى يصل إلى (2) البشرة، فإن تعذراً مسح عليها - وإن كان ما تحتها نجساً -، وفي الاستئناف مع الزوال إشكال. والخاتم والسير (3) أو شبههما إن منع وصول الماء حرك وجوباً وإلا استحباباً. وصاحب السلس والمبطون (4) يتوضآن لكل صلاة عند الشروع فيها - وإن تجدد حدثهما -، وكذا المستحاضة. وغسل الأذنين ومسحهما بدعة، وكذا التطويق (5)، إلا للتقية، وليس مبطلاً. ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون العكس، ولو تيقنهما متحدين متعاقبين وشك في المتأخر: فإن لم يعلم حاله قبل زمانهما تطهر، وإلا استصحبه. ولو علم ترك عضو أتى به وبما بعده، فإن جف الليل استأنف.

(1) كذا في النسخة المعتمدة، وفي المطبوع والنسخ: " أو يكرر " والظاهر أن التاء وقعت بدل الياء خطأ من النساخ. (2) كذا في النسخة المعتمدة، وليس في المطبوع والنسخ: " إلى ". (3) كذا في النسخة المعتمدة، وفي المطبوع والنسخ: " أو السير ". (4) السلس: هو تقطير البول من غير اختيار، والمراد بـ " المبطون ": عليل البطن، أو من به داء البطن وهو خروج الغائط شيئاً فشيئاً من دون اختيار، أو هو أعم من أن يكون بريح أو غائط. (5) التطويق: مسح العنق عند مسح الرأس - مأخوذ من الطوق وهو العنق، وهو بدعة. _____